سابقا
في حقه تعالى لم يتصور له اولا حقا وظا وبهذا تعرف ان وجوب الوجود
له عز وجل يستلزم القدم والبقاء تبارك وتعالى فعطف القدم وجوب صح
والبقاء على الوجود هنالك من عطف الخاص على العام او اللازم
على الملزوم كعطف الحدوث وطرو العدم على العدم هنا وانما لم يكتف
بالاول في الموضعين لان المقصود ذكر الصفات الواجبات والمستحيلات
على التفصيل لانه لو استغنى فيها بالعام عن الخاص وبالملزوم
عن اللازم لكان ذلك ذريعة الى جهل لشيء كثير منها لخفاء
اللوازم وادخال الجزئيات تحت كلياتها وخطر الجهل في هذا العلم عشر صح
عظيم فينبغي الاعتناء فيه بمزيد الايضاح على قدر الامكان
والاحتياط البليغ لتحلية القلوب بيواقيت الايمان وبالله سبحانه
التوفيق وهو الهادي من شاء بمحض فضله الى سواء الطريق
والمماثلة تعالى للحوادث بان يكون جرما اي تاخذ ذاته
العلية قدرا من الفراغ او يكون عرضا يقوم بالجرم او يكون
في جهة للجرم او هو له جهة او يتقيد بمكان او زمان او
تتصف ذاته العلية بالحوادث او يتصف بالصغر او الكبر
او يتصف بالاغراض في الافعال والاحكام حقيقة المثلين
هما الامران المتساويان في جميع صفات النفس وهي التي لا
تعقل حقيقة الذات بدونها فالمتساويان في بعض صفات
النفس او في العرضيات وهي الصفات الخارجة عن حقيقة الذات النفس صح
ليسا بمثلين فزيد مثلا انما يماثله من ساواه في جميع صفاته
وهي كونه حيوانا ذا نفس ناطقة اي مفكرة بالقوة اما ما ساواه
في بعضها كالفرس الذي ساواه في مجرد الحيوانية فقط فليس
مثلا له وكذا ما ساواه في الصفات العرضيات كالبياض الذي
ساواه

ساواه في الحدوث وصحة الرؤية ونحو ذلك فليس ايضا مثلا له
فاذا عرفت حقيقة المثلين فاعلم ان العالم كله منحصر في الاجرام
والاعراض وهي المعاني التي تقوم بالاجرام ولا شك ان من
صفات نفس الجرم التحيز اي اخذه قدرا من الفراغ بحيث يجوز ان
يسكن في ذلك القدر او يتحرك عنه ومن صفات نفسه قبوله
للاعراض اي للصفات الحادثة من حركة وسكون واجتماع وافتراق
واللون والكون ونحو ذلك ومن صفات نفسه التخصيص ببعض الجهات
وببعض الامكنة وهذه الصفات كلها مستحيلة على مولانا عز
وجل فيلزم ان لا يكون تعالى جرما واما العرض فمن صفات نفسه
ومن صفات نفسه وجوب العدم له في الثاني لوجوده بحيث لا الزمان صح
يبقى اصلا وهذه كلها مستحيل على مولانا عز وجل فليس اذا بعرض
لانه تعالى يجب قيامه بنفسه على ما عرفت تفسيره فيما سبق
ويجب له عز وجل القدم والبقا فلا يقبل العدم اصلا وبالجملة
فكل ما سوى مولانا جل وعز يلزمه الحدوث والافتقار الى المخصص
ومولانا عز وجل يجب له الوجود والغناء المطلق فيلزم اذا ان
يكون تبارك وتعالى مباينا لكل ما سواه ايا كان ذلك الغير
جرما او عرضا او غيرهما ان قدر في العالم ما ليس بجرم ولا عرض
اذ على تقدير وجود هذا القسم فهو حادث بدليل الاجماع
كما ان القسمين الاولين حادثان بدليل العقل وبهما يتوصل
الى معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام
حتى صح ان نستدل بالنقل عنهم على حدوث ذلك القسم المقدر لنا صح
اذ لا يصلح للالوهية قطعا بدليل برهان الوحدانية والاجماع على
حدوث كل ما سوى الله تبارك وتعالى فقد استبان لك انه
لازم الحكم